مجلـة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 02 / السنة: 2021 / ص ص: 509 - 526

الفساد في دول المغرب العربي قراءة مسحية في واقع الظاهرة

Corruption in the Arab Maghreb States a Survey of the Reality of the Phenomenon

تاريخ الإرسال: 2019/01/30 تاريخ القبول: 2020/04/13

صباح حواس *
جامعة باتنة1- الجزائر
sabah.haoues@gmail.com

ملخص:

أكـدت مؤشـرات مـدركات الفسـاد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية تزايد ظاهرة الفساد في دول المغرب العربي، حيث جاءت في ترتيب متأخر ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم. وفي مقابل ذلك ليس هناك حلول نموذجية لمكافحة الفساد، غير أن هناك دروس يجب إستخلاصها من تقنيات محاربة الفساد المعتمدة من طرف البلدان التي نجحت في تطوير نتائجها بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية. عن طريق إشـراك جميـع شـرائح المجتمـع ممثلـة في المجتمـع المـدني ومنظمـات الأعمـال وحتـى الأفـراد في مكافحـة الظـاهرة إلى جانـب مؤسسـات الدولـة علـى إعتبـار أن الجميـع شـركاء في إيجـاد الحـل بغـض النظـر عـن المتسبب في المشكلة.

نحـاول مـن خـلال هـذه المداخلـة التصـدي لظاهرة الفساد تعريفا وتأصيلا مع تشخيص واقع الظاهرة في دول المغرب العربي والوقوف علـى الجهـود المبذولـة لمكافحـة الفسـاد والتصدي له.

الكلمـات المفتاحيـة: الفسـاد؛ مؤشـرات ومـدركات الفسـاد؛ تشـخيص الفسـاد بـدول المغرب العربي؛ جهود المكافحة والتصدي.

Abstract:

Transparency International's Corruption Perceptions Index has confirmed the growing corruption phenomenon in the Maghreb countries, ranking among the most corrupt countries in the world. In contrast, there are no typical solutions to fighting corruption, but there are lessons to be learned from anti- corruption techniques adopted by countries that have been remarkably successful in developing their results over the past decades. In addition, the fight against corruption is not limited to the official authority of states, but also extends to individuals, associations and civil society institutions that

* - المُؤَلِف المُراسل.

play an active and decisive role in this field.

Through this intervention we try to address the phenomenon of corruption in a definition and thoroughness with the diagnosis of the reality of the phenomenon in the Arab Maghreb countries and to stand on efforts to combat corruption and address it.

Keywords: *Corruption; Indicators and Perceptions of Corruption; Diagnosis of Corruption in The Maghreb Countries; Efforts to Combat and Address.*

مقدمة:

يستخدم لفظ الفساد للتعبير عن مجموعة من السلوكيات غير المشروعة كالرشوة، والإختلاس، وإساءة إستغلال السلطة، والابتزاز، والإثراء غير المشروع، والإتاوات والمتاجرة بالنفوذ، إضافة إلى أفعال ترتبط بأنشطة الفساد الرئيسية، ويلجأ إليها للمساعدة في الشروع بهذه الأنشطة، كغسيل الأموال وإعاقة سير العدالة أو منعها. وليس هناك تعريف شامل ومتفق عليه عالميا للفساد[1]، غير أن هناك مقاربة بديلة عرفت الفساد بأنه أفعال أو جرائم تشكل ممارسات فاسدة، وتشترك هذه الأفعال والجرائم في عنصرين أساسيين، الأول هو إنطوائها على إساءة إستخدام السلطة في القطاعين العام والخاص، والثاني أن الأشخاص الذين يسيئون إستخدام سلطاتهم يكسبون من وراء ذلك منافع ليست من حقهم.[2]

تبحث هذه الورقة في واقع ظاهرة الفساد والجهود المبذولة لمكافحته والقضاء عليه، مع تركيز خاص على دول المغرب العربي. والإشكالية المطروحة **ما هو واقع ظاهرة الفساد في دول المغرب العربي وماهي الجهود المبذولة لمنعه والحد منه؟.**

في محاولة للإجابة على هذه الإشكالية تم إعتماد خطة رباعية المحاور على النحو الآتي:

المحور الأول: ماهية الفساد (التعريف والأسباب).

أولا- تعريف الفساد لغة، إصطلاحا وقانونا.

ثانيا- أسباب تفشي الفساد.

المحور الثاني: مؤشرات الفساد وأهميتها

أولا- أهم المؤشرات المستخدمة في ملامسة الفساد.

ثانيا- أهمية المؤشرات المعتمدة في إستطلاع ظاهرة الفساد.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

المحور الثالث: تشخيص وضعية الفساد بدول المغرب العربي.

المحور الرابع: الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

أولا: بالنسبة للمستوى الوقائي.

ثانيا: على صعيد المقاضاة .

ثالثا: المستوى الأخير وهو توعية الجمهور.

خاتمة.

المحور الأول: ماهية الفساد(التعريف والأسباب)

يقتضي الإتفاق في معظم البحوث الأكاديمية على تحديد معنى المصطلحات المستخدمة ومضمونها، حتى ينحسر الجدل في إطاره الموضوعي. وبالنظر إلى ذلك، فإنه يمكن تعريف الفساد بالمعنى اللغوي والمعنى الإصطلاحي وكذلك القانوني، بالإضافة إلى الوقوف على أسباب إنتشار ظاهرة الفساد.

أولا- تعريف الفساد لغة، إصطلاحا وقانونا:

نتطرق من خلال هذا الجزء إلى التعرف على ماهية الفساد من الناحية اللغوية والإصطلاحية وكذلك المفهوم المعتبر قانونا:

1- الفساد لغة: الفساد في معاجم اللغة، أصله كلمة (فسد) ضد صَلُحَ.. والفساد لغة البطلان، فيقال: فسد الشيء، أي بطُلَ واضمحل، ويأتي .التعبير على معان عدة بحسب موقعه. فهو(الجدب أو القحط) كما جاء في الآية الكريمة: ﴿ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البرَ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[3].

أو(الطّغيان والتجبرّ) كما في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الدّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الأَرْضِ وَلا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتّقِينَ﴾[4].

أو (عصيان لطاعة الله) كما في قوله: ﴿إِنّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا..﴾[5]، حيث تركّز الآية السابقة على تحريم الفساد على نحو كلي شامل، وتتوعد أصحابه بأشد أنواع العذاب وبالخزي في الدنيا والآخرة.

2- الفساد إصطلاحا: ليس هناك تعريف محدد للفساد، لكن ثمة إتجاهات متعددة تتفق على أن الفساد هو إساءة إستعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة، والتلاعب بها

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

بهدف تحقيق المصلحة الخاصة والكسب الخاص أي إستغلال الموظف لمنصبه في الدولة والمؤسسات العامة أو الخاصة لخدمة مصالحه.

كما ينظر إلى الفساد بأنه(علاقة إجتماعية) تتمثل في إنتهاك قواعد السلوك الإجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة[6]. ويرجع سلوك الفساد إلى عدم إستقامة ذاتية للشخص الذي يمارسه، وبالتالي فهو إنتهاك لقيمه وقيم المجتمع الذي يمارس ضده هذا السلوك.

3- أما من الجانب القانوني: فيعد الفساد إنحرافا في الإلتزام بالقواعد القانونية، وهناك إجماع على أن للفساد أثرا سلبيا مدمرا على القانون وعلى القضاء عندمايلحق به ويطاله .

وقد إختارت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003 م إلا تعرف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا، بل إنصرفت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع، ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات، وهي:

-الرشوة بجميع وجوهها، في القطاعين العام والخاص.

-الإختلاس بجميع وجوهه.

-المتاجرة بالنقود.

-إساءة إستغلال الوظيفة.

-تبييض الأموال.

-الإثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى[7].

إن الفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول رشوة أو إبتزاز، لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للإستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافس، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين الراعية، كما قد يحدث الفساد بأوجه أخرى كاللجوء في تعيين الأقارب إلى المحسوبية وكذلك سرقة أموال الدولة بطرق متعددة.[8]

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

وصندوق النقد الدولي(IMF) له مفهومه الخاص عن الفساد، حيث يراه بأنه (علاقة الأيادي الطويلة المتعمدة التي تهدف لإستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين)[9] .

ويمكن التمييز بين حالتين من الفساد؛ الأولى تتم بقبض الرشوة عند تقديم الخدمة الإعتيادية المشروعة والمقررة. أما الحالة الثانية، فتتمثل في قيام الموظف بتأمين خدمات غير شرعية وغير منصوص عليها ومخالفة للقانون مقابل تقاضي الرشوة، كإفشاء معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية وإتمام صفقات غير شرعية وغيرها[10]، من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على مبالغ وعائدات مادية مقابل تسهيلاته التي يقدمها، وتضر قواعد العمل التي من المفروض أن يكون ملتزما بها.

ثانيا- أسباب تفشي الفساد:

لم تفلح الفلسفات العامة والدراسات النظرية في تحديد سبب تفشي الفساد في المجتمعات غير أن الفلسفة التطبيقيّة والدراسات التي تعتمد على إستقراء الواقع ومتابعة الظواهر من حيث القوة والضعف والإنتشار والإنحسار؛ قد نجحت في تحديد الأسباب التي تساعد على إنتشار الفساد بكل أنواعه وأشكاله وأهمها[11]:

1. عجز البرامج التربوية والمؤسسات الدينية عن تنمية الوازع الأخلاقي لدى الأفراد، أو تقوية الضمير وهو الرقيب الأول لسلوك الأفراد ومحاسبتهم؛ ذلك أن الفساد قد لحق بالتربويين ورجال الدين، وفاقد الشيء لا يعطيه، ولا يؤثر في طالبيه.

2. إنعدام الإحساس بوجود القدر المقنع من العدالة في الحقوق والواجبات بين الطبقات والفئات المجتمعية، الأمر الذي فتح الباب على مصرعيه للرشوة والمحسوبية طمعا في تحقيق العدالة النسبية القسرية؛ تبعا لمنظور كل فئة من المجتمع ولمصالح الأفراد الذين يعانون الشعور بالإغتراب والظلم[12].

3. إنهيار أو ضعف الطبقة الوسطى المنوط بها حفظ الإستقرار والتوازن الإجتماعي، وتحقيق التنمية وتعزيز قيم الإعتدال والتسامح والإنفتاح والتمدن. وقد أدى إنهيار أو تفكك هذه الطبقة إلى إحتقانات إجتماعية وتغير في المنظومة القيمية دفعت أفرادها للبحث بأية طريقة عن الثراء السريع، الأمر الذي أنتج تفككا في منظومة

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

القيم، وهمش التقاليد المدنية التي تقيم العلاقات الإجتماعية على أسس من التعاقدية والتقنين الشفاف وليس على أسس شخصية أو قرابيه لبيئة الفساد ولإستمرارها[13].

4. وصول الأفراد غير المؤهلين للقيادة في موقع المسؤولية والتخطيط وإتخاذ القرار، بما ينعكس إنعكاسا سلبيا مباشرا على مؤسسات الدولة كلها.

5. قصور القوانين وتخلفها وضعف منفذيها وقد ترتب على ذلك: التحايل على اللوائح والقوانين، الأمر الذي كان وراء ظهور الفساد الممنهج، والإفلات من العقاب والمحاسبة[14].

6. إستيراد خطط التنمية وبرامج الإصلاح من الخارج من دون أي دراسة أو تمحيص للفوارق بين ما نستورده والواقع المعيش، فلكل أمة مشخصاتها وخصوصيتها التي تشكل هويتها؛ وتنعكس بطبيعة الحال على إيجابياتها وسلبياتها، ما يقتضي إيجاد آليات الإصلاح من الداخل أو تكييف الوافد وفقا للواقع المعيش[15].

المحور الثاني: مؤشرات ملامسة الفساد وأهميتها

سنقف في هذا المحور عند أهم المؤشرات المستخدمة لإستطلاع مدى إنتشار ظاهرة الفساد وكذلك التعرف على أهمية هذه المؤشرات ومدى صحتها في قياس الظاهرة وذلك من خلال:

أولا- أهم المؤشرات المستخدمة في ملامسة الفساد:

إن الإحاطة الشاملة والإحصاء الكمي والنوعي الدقيق لمظاهر الفساد مسألة تشوبها عدة صعوبات ناتجة بالأساس عن طابع السرية الذي يحيط بالظاهرة، الأمر الذي جعل البحث عن آليات منهجية كفيلة بقياس الفساد مطلبا ملحا لدى مجموعة من المنظمات والهيئات المعنية.

لقد برزت في الساحة الدولية مؤشرات الإستطلاع التي أصبحت تحظى بإعتراف دولي كأدوات منهجية لملامسة ظاهرة الفساد، والتي إشتهر منها بشكل خاص مؤشر ملامسة الرشوة، والبارومتر العالمي للرشوة، ومؤشر الدول المصدرة التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية[16].

تنطلق هذه المؤشرات من معطى أساسي مفاده أن التكتم والمصلحة المشتركة بين مرتكبي الفساد تجعل من الصعب قياس مستوياته، لأن القياس الموضوعي ينبغي أن

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

يتأسس على تجاوب الفاعلين الحقيقيين مع إستبيانات الدراسات الإستطلاعية، الأمر الذي يستحيل وقوعه، لكون الإعتراف بالجريمة ليس من صفات مرتكبيها، وبالتالي لا يمكن أن يتوقع من مرتكب الفساد الإعتراف لدراسة إستطلاعية بسلوك مجرم قانونا وغير مرغوب فيه إجتماعيا[17].

لتجاوز هذا المأزق، إختارت هذه الدراسات، وعلى رأسها مؤشر ملامسة الرشوة والبارومتر العالمي، اللجوء إلى من يعتبرون ضحايا الفساد مثل الإرتشاء والإبتزاز وعلى رأسهم رجال الأعمال والمواطنون المستفيدون من خدمات الإدارة، قصد إستطلاع آرائهم وإدراكهم لمستويات الفساد.

وتبين هذه الدراسات نسب الإنطباع والتصور عن إنتشار الفساد في الدول المشمولة بالقياس، علما بأن منظمة الشفافية العالمية الراعية لهذه الدراسات تقر بشكل دائم بأن هذه المؤشرات ما هي إلا تصورات وليست بالضرورة حقيقة فعلية[18].

ثانيا- أهمية المؤشرات المعتمدة في إستطلاع ظاهرة الفساد:

الأمر الأكيد هو أن لهذه الدراسات الإستطلاعية إيجابيات كما أن لها أوجه قصور، فمن إيجابياتها[19]:

- بعث رسالة رمزية إلى الحكومات التي تحقق إنجازات ضعيفة بأن عليها أن تبذل المزيد من الجهود لتبديد سوء الفهم الحاصل في تصور أرباب العمل والجامعيين والأطر والمواطنين والتجاوب مع طموحاتهم.

- معرفة مدى إنتشار الفساد في مرافق الدولة، وفق مؤشر البارومتر، من خلال إستطلاع آراء المعنيين الأساسيين بخدمات هذه المرافق وتوظيفها في إستهداف البؤر النشطة للفساد بإجراءات نافذة وعاجلة.

- إثارة الإنتباه إلى الفساد المرتكب من طرف بعض المصدرين من دول صناعية كبرى للحصول على العقود الحكومية في الدول النامية، وذلك في إطار مؤشر الدول المصدرة.

- تحفيز مجتمع الأعمال الدولي للإستثمار في الدول التي يكون مستوى الفساد المتصور فيها ضئيلا.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

- التشجيع على توجيه الرأي العام لممارسة ضغطه على الفاعلين الحكوميين قصد التفاعل إيجابيا مع نتائج هذه الدراسات.

ورغم وجود هذه الإيجابيات، فإن المعطيات والمؤشرات المعتمدة تبقى تقريبية ونسبية الدلالة بالنظر إلى[20]:

- صعوبة القياس الدقيق لظاهرة الفساد بالرجوع إلى مصادر متنوعة للمعلومات من بينها إستطلاعات للرأي تعتمد على عينات غير ممثلة.

- إقتصارها على شكل وحيد من أفعال الفساد هو الرشوة.

- عدم قدرتها على مواكبة الإنجازات المتحققة، إعتبارا لبطء تغير التصور مقابل الإيقاع السريع لتطورالإنجاز.

- نسبية مصداقيتها في المجتمعات ذات الطبيعة الشفوية، إعتبارا لعامل الإشاعة الذي يعتبر مؤشرامحوريا في توجيه الإدراك العام نحو وجهات معينة.

- إعتمادها في تصنيف الدول على مؤشرات للإدراك تضع البنيان الأخلاقي موضع إتهام، مما يؤثر على مقومات الجاذبية الإقتصادية لهذه الدول.

وبناء عليه يتبين أنه من الصعب الإعتماد على هذه المؤشرات المركبة وحدها من الناحية الإحصائية لقياس وتشخيص مدى تفشي ظاهرة الرشوة التي لا يمكن التعاطي معها بالمنطق الكمي الضيق، بل ينبغي العمل بإستمرار على تعزيزها بتحقيقات أخرى عامة أو قطاعية أو بواسطة التحصيل الوثائقي للمعلومات حول الفساد.

المحور الثالث: تشخيص وضعية الفساد بدول المغرب العربي

وفق الإستنتاجات المتقاطعة لمؤشرات الملامسة المباشرة وغير المباشرة، تم تشخيص وضعية الفساد بدول المغرب العربي بما يسمح بملامسة تفشي الظاهرة والقطاعات المستهدفة خلال العامين2016/2017م، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

الجدول (1): ملامسة مؤشرات الفساد للعام 2017/2016م

المرتبة العالمية 2016من بين176 دولة	المرتبة العالمية 2017م من بين183 دولة	البلد	العلامة وفقا لمؤشر مدركات الفساد للعام 2016م	العلامة وفقا لمؤشر مدركات الفساد للعام 2017م	عدد الإستطلاعات المستخدمة
75	74	تونس	41	42	7
90	81	المغرب	37	40	7
108	112	الجزائر	34	33	6
142	143	موريتانيا	27	28	6
170	171	ليبيا	14	17	5

Country	ISO3	Region	CPI Score 2017	Rank	standard error	Lower CI	Upper CI	number of sources
Tunisia	TUN	MENA	**42**	74	3,73	36	48	7
Morocco	MAR	MENA	**40**	81	2,6	36	44	7
Algeria	DZA	MENA	**33**	112	2,32	29	37	6
Mauritania	MRT	SSA	**28**	143	2,41	24	32	6
Libya	LBY	MENA	**17**	171	3,05	12	22	5
GLOBAL AVARAGE			32,00					

المصدر: منظمة الشفافية العالمية، تاريخ الإطلاع 2018/11/20 على الموقع www.transprency.org.icp

تصدر منظمة الشفافية الدولية منذ العام 1995 مؤشر مدركات الفساد بصورة سنوية. وبالرغم من بعض الثغرات المنهجية وإرتكاز هذا المؤشر على إدراك الفساد لا على إثباته بالدليل القاطع، فهو لا يزال من أكثر مؤشرات الفساد إستعمالا في العالم. وفي العام 2017م، أصدرت المنظمة في إطار هذا المؤشر قائمة ترتب 183 بلدا وفقا للعلامة التي نالها كل بلد بناء على بيانات تم جمعها من عدد من الإستطلاعات أجرتها مصادر مختلفة، منها تقييم البنك الدولي للأداء القطري للسياسات والمؤسسات وتقرير

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

التنافسية العالمي الصادر عن منتدى الإقتصاد العالمي، وبما أنه غالبا ما تضاف الدول إلى المؤشر أو تستبعد منه وفقا لمدى توافر البيانات حولها، فمن غير المناسب منهجيا إجراء مقارنة بين المراتب التي تحتلها الدول من سنة إلى أخرى[21].

أما العلامة التي يمنحها المؤشر، والتي تشكل تقييما رقميا يتراوح بين نقطة واحدة وعشر نقاط، فتمثل أداة أكثر دقة لمقارنة الدول، مع الأخذ بالحسبان أن عدد المصادر المستخدمة ونوعها قد يؤثران أيضاً على العلامة الممنوحة .وفي العام 2017م، شهدت معظم بلدان المغرب العربي تراجعا في العلامات التي نالتها .ومن بين البلدان المئة وثلاثة وثمانون التي تم إدراجها في الترتيب، حيث أظهر المؤشر وجود تراجع ملحوظ بأكثر من نقطة في العلامات الممنوحة للدول، أربعة منها سجلت تراجعا بأكثر من 1الى2 نقطة) من أصل عشرة .(وتقع هذه التغيرات في العلامات ضمن هامش الخطأ، ما يحد من دلالاتها الإحصائية [22].

أما معدل العلامة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فتراجعت بحوالي 0، 2 نقطة .ولم يطرأ أي تغيير يذكر في توزيع البلدان، التي تم تقسيمها إلى ثلاث فئات: البلدان ذات الأداء الأعلى والبلدان ذات الأداء المتوسط والبلدان ذات الأداء الأدنى[23].

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

الشكل(1): خارطة توضح إنتشار الفساد في دول المغرب العربي والعالم

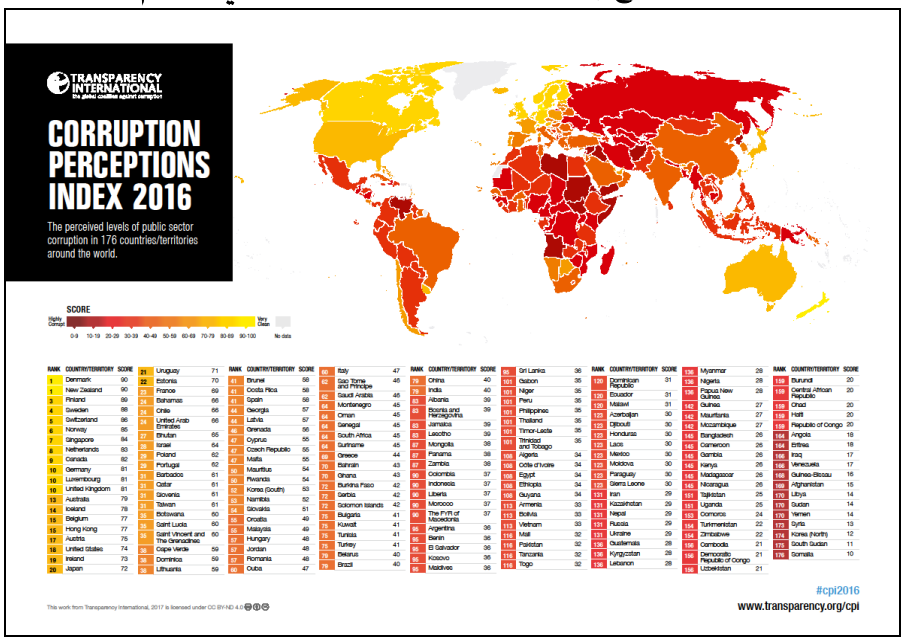

المصدر: منظمة الشفافية العالمية، تاريخ الإطلاع 2018/11/20 على الموقع **www.trensparency.org.icp**

إن مؤشرات المدركات مثل مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية ترتكز أكثر على أعمال الفساد البسيطة وليست ملائمة لتشمل المشاكل الأكبر مثل" الإستحواذ على الدولة "أي إستخدام آليات الدولة لتوجيه الريع الإقتصادي إلى الأطراف المقرّبة وقد رأى فيها الكثير من المراقبين المتميّزين مشكلة كبيرة جدا في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .خلال المناقشات التي أجراها مؤخرا البنك الدولي حول تطبيق إستراتيجية مكافحة الفساد وإدارة الحكم التي وضعها، أعرب الكثيرون في المنطقة عن قلقهم حيال" الإنتقائية في سيادة القانون"، معتبرين أن القانون ليس مطبقا بالكامل على ذوي الصلة بأصحاب النفوذ في المجال السياسي . كما إشتكى آخرون من إنتشار الواسطة للنفاذ إلى المنافع والخدمات العامة أو لتأمين وظائف في القطاع العام.[24]

المحور الرابع: الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في الكثير من بلدان المنطقة.

ويرجع هذا التزايد إلى الكثير من الأسباب، ومن أهمها التصديق على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ففي الفترة الممتدة، بين ديسمبر 2003 وديسمبر 2005أصبحت عمليا كافة البلدان في المنطقة أطرافا موقعة على الإتفاقية و10 منها صدقت عليها في ما بعد.[25]

الدول الموقعة أو المصدقة على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد- دول المغرب العربي-		
/	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق
الجزائر	9 ديسمبر2003م	24أوت2004م
المغرب	9 ديسمبر2003م	9ماي2007م
ليبيا	23 ديسمبر2003م	7يونيو2005م
تونس	30مارس2004م	/

المصدر: من إعداد الباحث بالإستعانة ب روبرت بيشيل: الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إلى إنخفاض أم إستمرار الأمور على حالها؟ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إدارة الحكم: أخبار وأفكار، البنك الدولي، المجلّد2 ، العدد1 ، 2008، ص4.

كما تحاول الجهود المبذولة المضي قدما على مستويات عدة وقد حذت العديد من الحكومات حذو هونغ كونغ بعد تجربتها الناجحة في تشكيل اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد، فمثلا أنشئت تونس جهازا خاصا بمكافحة الفساد أطلقت عليه تسمية هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وهي هيئة دستورية مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية والإستقلالية الإدارية والمالية مقرها تونس العاصمة[26]، تسهم الهيئة في إرساء سياسات ونظم منع الفساد ومكافحته وكشف مواطنه، وفي متابعة تنفيذها ونشر ثقافتها.كما تتولى رصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص والتقصي فيها، والتحقق منها، وإحالتها على الجهات المعنية وفقا للتشريع الجاري به العمل[27].

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

كما أقر المشرع الجزائري بإنشاء هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وهي سلطة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية بالإستقلال المالي[28]. أطلق على هذه الهيئة تسمية "الديوان المركزي لقمع الفساد"[29].

وسعت دول المغرب العربي إلى التقدم في برنامج مكافحة الفساد على ثلاثة مستويات أساسية هي: الوقاية والمقاضاة وزيادة توعية الجمهور .

تضيف الإتفاقية عناصر أخرى مثل إستعادة الأصول والتعاون الدولي والمساعدة التقنية كما أنها تلزم الموقعين عليها إتخاذ عدد كبير من الخطوات المهمة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ويشكل مجموع هذه الأبعاد والعناصر برنامجا غنيا يتطلب تطبيقه الكامل سنوات عديدة.

أولا- بالنسبة للمستوى الوقائي:

نجح عدد من بلدان المنطقة في إحراز تقدم ملحوظ في هذا المجال .نذكر مثال إعداد برنامج عمل للوقاية من الرشوة ومحاربتها، في المغرب يتضمن 43 إجراء أفقيا منها: قانون حماية الضحايا والشهود والمبلغين والخبراء2011 ، تعميم المسابقات في التوظيف في الوظيفة العمومية2011 ، إحداث 4 أقسام متخصصة في قضايا الجرائم الإقتصادية والمالية2011 ، تقوية دور المفتشيات العامة2011 م[30].

وتندرج الوقاية في إطار إدارة الشؤون العامة بشكل سليم، وتتطلب تأسيس آليات مساءلة قوية مثل أنظمة التدقيق الداخلي والخارجي في الحسابات، وجعل ممارسات المشتريات أكثر إنفتاحا وشفافية، وتعزيز إعتماد معيار الجدارة في التوظيف والترقية في الخدمة المدنية، وإعادة تصميم إدارة الأعمال وترشيدها في القطاع العام لتخفيض إحتمال وقوع أعمال الفساد، وما إلى ذلك .ويمكن للوقاية في هذا المجال المساعدة على مكافحة الفساد، فضلا عن توفير منافع أخرى مثل تحسين الفاعلية والنوعية في تقديم الخدمات .

ثانيا- على صعيد المقاضاة:

ينبغي إتخاذ عدد من التدابير الهادفة إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد .يمكن أن تشمل تأسيس هيئة خاصة بمكافحة الفساد، كما يمكن أن تشمل تمرير تشريعات تعنى بالتصريح عن الدخل والأصول وبتضارب المصالح وبالرشوة

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

وبالإثراء غير المشروع وبالإختلاس وبسوء التصرف بالمال وبتبييض الأموال .ويمكن أخيرا أن تشمل الوظيفة الإستقصائية داخل الدولة وتحسين الإجراءات التأديبية وقواعد السلوك داخل الخدمة المدنية وتعزيز الترابط بين وظائف الإستقصاء والمقاضاة وحتى تأسيس محاكم جديدة مختصة بمعالجة المشاكل المتعلقة بالفساد.

وقد خطى عدد من البلدان العربية مؤخرا خطوات على هذا المستوى، فقد سن المغرب تشريعات تتعلق بالتصريح عن الدخل والأصول. (قانون التصريح الإجباري بالممتلكات 2008م) وتم إنشاء مؤسسات جديدة مختصة بمكافحة الفساد في المغرب نذكر منها: إحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ودسترتها (2007م، 2014م)، المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، إحداث مؤسسة الوسيط ودسترتها سنة 2011م، إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان ودسترته، إحداث مجلس المنافسة ودسترته، إحداث وحدة معالجة المعلومات المالية سنة 2008م، إحداث 4 أقسام للجرائم المالية في بعض محاكم الاستئناف2011م[31]. كما أصدرت الجزائر مؤخرا تشريعات جديدة وشاملة تعنى بمكافحة الفساد .

ثالثا- المستوى الأخير وهو توعية الجمهور:

هو المستوى الذي يتطلب القدر الأكبر من العمل في المنطقة فلا تبلي الحكومات في كافة أنحاء المنطقة جيدا في موضوع الشفافية والإنفتاح، مع أن القناعة قد ترسخت لدى الجميع بأهمية المجتمع المدني في مكافحة الفساد، حيث لا يقل دوره عن دور السلطات والهيئات العمومية لتحقيق التوازن الموضوعي المفروض ضبطه في مواجهة الفساد. لهذا الإعتبار أوصت الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد بإتخاذ التدابير المناسبة لتدعيم مشاركة المجتمع المدني عبر[32]:

- زيادة وعي الناس بوجود الفساد وأسبابه وجسامة مخاطره.
- التشجيع على المشاركة النشطة في عمليات إتخاذ القرار، وضمان تيسير حصول الناس على المعلومات.
- القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وإعداد برامج توعية عامة تشمل المناهج التعليمية والجامعية.
- حماية الحق في الوصول للمعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

وقد ساهمت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في إعطاء القالب لبرنامج إصلاح بعيد المدى، وهو ما إستجابت له الدول المغاربية في تشريعاتها الوطنية فمثلا نص المشرع الجزائري في المادة 15 من القانون رقم06- 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على أنه: (يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بتدابير مثل:

- إعتماد الشفافية في كيفيات إتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية،
- إعداد برامج تعليمية وتدريبية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع،
- تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء)[33].

كما تعمل المغرب على تعزيز دور المجتمع المدني والصحافة في مكافحة الفساد من خلال:

- تعزيز معايير النزاهة المطبقة من طرف الجمعيات.
- تعزيز التعاون في مجال مبادرات محاربة الفساد.
- تحسين المحيط الإعلامي للبلاد.
- تحسين الشفافية ومحاسبة المسؤولين العموميين والخواص.
- إعادة النظر في الممارسات المشينة[34].

وتمارس الجهات المعنية ضغوطا كبيرة لتحقيق هذا التغيير لكن برنامج الإصلاح لا يزال غير كامل وناقصا أحيانا في الكثير من الأمثلة التي ذكرناها أعلاه .فيرى البعض أن هذه التغيرات ليست سوى مجرد تزيين للواجهة، ولكنه من الخطأ أن نحكم عليها بالفشل لأن التغيير التشريعي والمؤسسي ليس سهلا خصوصا عند وجود بعض المستفيدين من وضع يشوبه الخلل، كما أن هذه الإنتقادات تغفل عن المسار الديناميكي الذي يأخذه التغيير المؤسسي وهو غالبا ما يكون متعثرا ومتدرجا أكثر منه ثابتا ومستقرا.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

خاتمـة:

من خلال الدراسة تبين أن هناك إتفاق حول وجود ظاهرة الفساد وإستمرارها نتيجة:

- صعوبة الإثبات.
- قلة الموارد وإنعدام التنسيق بين هيئات الرقابة.
- غياب الشفافية وصعوبة الوصول إلى المعلومات.
- تمركز السلطة وتضارب المصالح.

كما تبين أن هناك إختلاف حول حجم الظاهرة نتيجة:

- وجود تصور سلبي مسبق لدى الأفراد حول المؤسسات العمومية والخاصة.
- المؤشرات الدولية لا تمثل الواقع حيث تعتمد على منهجية ومعطيات غير متفق عليها.
- تركيز وسائل الإعلام الوطنية والدولية على حالات أو وقائع معظمها غير مؤكد.
- والحقيقة أن عدم فاعلية الأطر القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد بدول المغرب العربي ترجع إلى عوامل سياسية وإقتصادية وإدارية، حيث أن الفساد السياسي والإداري ساهم في إنتشار سلوكيات لا أخلاقية الأمر الذي يؤكد أهمية وجود إرادة سياسية حقيقية لضمان نجاح مجهودات مكافحة الفساد[35].

ومهما يكن من أمر فإن الوضع الراهن يستوجب:

- إعادة تقييم الأطر القانونية والمؤسساتية الحالية ودورها في مكافحة الفساد بدول المغرب العربي.
- تفعيل دور المؤسسات والهيئات القائمة مع التركيز على تنمية الموارد البشرية من خلال تكوين وتأهيل العاملين في ميدان الرقابة والتفتيش.
- إشراك الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني كأطراف فاعلة في مختلف الإصلاحات الإدارية وبرامج مكافحة الفساد.
- تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال مكافحة الفقر والبطالة وتحسين سلم الأجور.
- تعزيز النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

الهوامش والمراجع:

(1)- كتيب إجراءات مكافحة الفساد للمدعين العامين والمحققين: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ص23.

(2)- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفساد بأنه: إساءة إستغلال سلطة ممنوحة لتحقيق مكسب خاص) ، أداة تقييم مكافحة الفساد للبرلمانيين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 12 نوفمبر2013، على الموقع:

http: //www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/ Anti corruption/User%20Guide%20- %20Anti Corruption%20Assessment% 20Tool%20for%20Parliamentarians.pdf

(3)- سورة الروم، الآية41.

(4)- سورة القصص، الآية83.

(5)- سورة المائدة، الآية33.

(6)- داود خير الله، "الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها"، مجلة المستقبل العربي، السنة27، العدد39، بيروت، 2004، ص67.

(7)- عادل عبد اللطيف: الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي.، السنة27 ، العدد309 ، بيروت، 2004، ص95.

(8)- محمود عبد الفضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، السنة27 ، العدد309، بيروت، 2004، ص ص3 -34 .

(9)- عن عماد صلاح: الفساد والإصلاح، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص3

(10)- نوزاد عبد الرحمن: الفساد والتنمية: التحدي والإستجابة، مجلة الإداري، السنة23 ، العدد86، 2001، ص80 .

(11)- عصمت نصار، الفساد وقضية الخير والشر، مجلة روز اليوسف، القاهرة، 27 أكتوبر2015، على الموقع: http: //goo.gl/rw05

(12)- المرجع نفسه.

(13)- المرجع نفسه.

(14)- المرجع نفسه.

(15)- المرجع نفسه.

(16)- منظمة الشفافية العالمية، تاريخ الاطلاع2018/11/20 على الموقع:

www.transprency.org.icp

(17)- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: من الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة إلى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الرباط المغرب، 2013/2012، ص23. على الموقع

www.icpc.ma

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

(18)- المرجع نفسه.

(19)- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: المرجع نفسه، ص26.

(20)- المرجع نفسه.

(21)- منظمة الشفافية الدولية: مؤشر مدركات الفساد لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام2017م، تاريخ الاطلاع 2018/11/20 على الموقع:

http: //www.transparency.org

(22)- المرجع نفسه.

(23)- المرجع نفسه.

(24)- روبرت بيشيل: الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إلى إنخفاض أم إستمرار الأمور على حالها؟ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إدارة الحكم: أخبار وأفكار، البنك الدولي، المجلّد2 ، العدد1 ، 2008، ص3، 4.

(25)- المرجع تفسه، ص4.

(26)- الباب الأول / الفصل الأول من قانون أساسي عدد 59 لسنة 2017 مؤرخ في 24 أوت2017 ، يتعلّق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 1- 5 سبتمبر2017، عدد70- 71، ص2878.

(27)- الباب الثاني/ الفصل الخامس، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 1-5 سبتمبر2017، المرجع نفسه.

(28)- المادة 17، 18 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في21 محرم عام 1427ه الموافق ل20 فبراير 2006م المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

(29)- المادة 24 مكرر من الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 16 رمضان1436ه الموافق ل26 غشت 2010م، المتمم للقانون رقم 06- 01 المؤرخ في21 محرم عام 1427ه الموافق ل20 فبراير 2006م المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر 50، ص16.

(30)- المملكة المغربية، رئاسة الحكومة: مشروع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، الإجتماع الأول للجنة الإشراف، الرباط، 15 جانفي2015، ص21.

(31)- المرجع نفسه، ص22.

(32)- المادة 31 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

(33)- المادة 15 من القانون رقم06- 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المرجع السابق.

(34)- المملكة المغربية، رئاسة الحكومة: مشروع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، المرجع السابق، ص49.

(35)- عادل عبد العزيز السن: دور الثقافة التنظيمية والعدالة الإجتماعية في مكافحة الفساد، جامعة الدول العربية، د س ن، ص316.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X